الجامعة المستنصرية

الكلية: الآداب

القسم: الانثروبولوجيا والاجتماع

المرحلة الرابعة/ فرع علم الاجتماع

المادة: علم الاجتماع القانوني

أستاذ المادة: أ.د. بشير ناظر حميد

تسلسل المحاضرة: ٥

أسم المحاضرة: مجالات البحث الاجتماعي في مجال القانون

من خلال ما تم عرضة في المحاضرة السابقة يتضح أن مجالي الاجتماع والقانون يتصلان اتصالاً قوياً إذ من الممكن تطبيق علم الاجتماع في مجال دراسة النظام القانوني الذي يحفظ الأمن والنظام في المجتمع، وكذلك يدرس علم القانون (الذي يتجه في دراسته وجهة اجتماعية) القوانين كضوابط اجتماعية ذات مميزات خاصة في الدولة التي وصلت على درجة لابأس بها من النمو والتقديم على نحو ما يذهب رواد المدرسة الاجتماعية في نظرية القانون أمثال اهرنج، وهولمز، ودوجي، ايرلخ، باوند إذ أدرك كل منهم الحاجة الى الخروج على الاهتمامات التقليدية للباحثين القانونين، كما ان بعض علماء الاجتماع أمثال دوركايم وماكس فيبر وروس وسبنسر قد اسهموا في نمو الاتجاه الاجتماعي بين الفقهاء، وكان لهم تأثير مباشر على بعض علماء القانون أمثال دوجي وباوند.

وعلى هذا يمكن تحديد مجالات البحث الاجتماعي في مجال القانون على النحو التالي:

١. دراسة الآثار الاجتماعية الفعلية للأنظمة والمبادئ القانونية أي التركيز على مضمونه المجرد.

٢. أجراء دراسات اجتماعية إلى جانب الدراسات القانونية عند إعداد التشريعات واعتبار القانون نظاماً اجتماعياً يمكن تحسينه عن طريق البحث العلمي.

٣. إجراء دراسات عن كيفية جعل القوانين أكثر فاعلية مع التركيز على الأغراض الاجتماعية التي يخدمها القانون بدلاً من التركيز على الجزاء في حد ذاته.

٤. دراسات التاريخ الاجتماعي أي دراسة الآثار الاجتماعية للمبادئ القانونية في الماضي وكيف حدثت وتطورت.

٥. دراسة القانون بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس بوصفه قوالب جامدة.

ويلخص عدداً من علماء الاجتماع القانوني المجالات الأساسية لعلم الاجتماع القانوني في اربعة مجالات، وهي عملية صياغة التشريعات وعملية إصدار الأحكام القضائية وعملية قياس الآثار الاجتماعية للتشريعات، والأحكام القضائية وأخيراً عملية دراسة العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ممارسة العدالة وتطبيقها في المجتمع.

لكن السؤال الذي يطرح نفيه في هذا السياق هل النتائج التي تفسر بحوث علم الاجتماع القانوني نزعة لكي تصبح معيارية، يتضمنها في تشريعات تنص على السلوك الذي ينبغي أن يكون؟

في الواقع أن علم الاجتماع القانوني يمكن القيام بوظائف تتمثل في إصدار المشرع بالمعلومات بالبيانات المحققة، مع تسليم بأن المشرع ينبغي ان يخطط دائما بحريته في إصدار القوانين، كما ان علم الاجتماع القانوني يمكن أن يقوم بدور إيجابي فحيثما يصمت النص القانوني عن ان يبوح بأسراره، حيثما يسوده النقص أو الغموض تمكن للمفسر لو كانت تحت يده بيانات واقعية محققة من النظام القانونية المختلفة، وعن القوانين المطبقة وما يحيط بها من ملابسات اجتماعية، أن يستعين بها في تفسير النصوص القانونية بدلاً من أن يعتمد في ذلك على محض تقديره الشخصي الذي قد يكون قاصراً أو محدوداً.